Proceedings of International Conference on Islamic Education (ICIED)
Impactful Education: Integrating Technology, and Ecotheological Values For a Sustainable Future
Volume 10, 2025 (p-ISSN 2477-3638 / e-ISSN 2613-9804)

الحوار الافتراضي للمرادي (ت 749هـ) في التوابع

م.م .محمد شاكر محمود جاسم المحمدي[1]، أ.د .عبدالله حميد حسين الدليمي[2]

Correspondence:
muh23h2013@uoanbar.edu.iq

Affiliation:
Arabic Language Education, Faculty of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq
muh23h2013@uoanbar.edu.iq

Arabic Language Education, Faculty of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq
Abdullah.Hameed@uoanbar.edu.iq

الملخص

هذه الدراسة تبحث في أسلوب الحوار الافتراضي الذي استعمله الحذاق من علماء النحو، ومنهم المرادي في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك)، فقد عُرِفَ كذلك بمصطلح (الفنقلة) التي تُشتق من تعبير "فإنْ قيل او قلتَ...قلتُ"، الغرض منه إبراز المسائل النحوية، أو الصرفية، وما عداهما لعرض محتوى المسألة العلمية، هدفه إشعار القرّاء بطريقة أسئلة مفترضة تعليمية توطد الفهم؛ لكي تعطي الإجابات الشاملة عليها، كذلك تحفز فكرة التحليل، ونمو المعنى عند المتعلمين عن طريق طرح المسائل المتباينة ومناقشتها، ومن أوائل مَنْ استعمل هذا الأسلوب سيبويه (ت 180هـ)، فكان واجبًا الغوص في دراسة الحوار الافتراضي للمرادي، والاطلاع على ماهيّة عرضه، وتفصيله، ومناقشته القضايا النحوية، حيث استند فيها على الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والنظم الموزون، وأمثال العرب في الاستدلال على الرأي الصائب، ثمّ خلصَ البحث بخاتمة اقتضب البحث ما تُوصل إليها من نتائج.

الكلمات المفتاحية:
(المرادي؛ الحوار؛ الافتراضي؛ التوابع؛ الفنقلة)

أ. المقدمة

الحمد لله أولًا وآخرًا، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد –صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد: اهتم البحث بتسليط الضوء على المسائل النحوية التي ساقها المرادي من خلال ما افترضه من حوارات افتراضية في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك)، الذي يعرض المسألة بالأسلوب هذا، الذي جعل منه منهج اتبعّه في كتابه هذا؛ لتوضيح المتفق والمختلف فيه من أبواب النحو والصرف، ثمّ يهتم بمعانيها ومناقشتها باختصار، ليتم في عقبها بترجيح في غالبه يتفق مع مذهب البصريين، كما تناول البحث مسائل نحوية قد أشار المؤلف إليها بطريقة الحوار، فنذكر مواضعها من دون نقص، أو زيادة، ليجري دراستها ومناقشتها بذكر آراء النحاة وأصحابها، ونقل حججهم وبراهينهم فيها، ثمّ يعقبها ترجيح المرادي فيها، مع الوقوف على الراجح منها لما نراه، مستدلًا على ذلك بالأدلة والحجج.

وكان عرض المرادي دقيقًا بما نقله عن سابقيه من العلماء، والآلية التي اقتضت منه استعمال المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، تمثلت بالآراء، والحجج، والترجيحات، وبعض التعليقات والتنبيهات، وميله وعنايته إلى تعقب المذهب الذي يتلاءم مع أفكاره، ويدعم حجته. وبعد الموجز هذا بيان للقضايا – التي تضمنها البحث- في موضوع توابع الأسماء، في مبحث منفرد ضمَّ قضيتين وعلى النحو الآتي:

ج. المبحث الأول: التوابع.

المطلب الأول: حكم التوكيد بـ(عامة). أشار المرادي إلى استعمال العرب بعض الكلمات التي على وزن (فاعلة) في التوكيد، ومنها كلمة (عامَّة)، وهذه الإشارة وردت بحوار مفترض قال فيه: (قال الشارح: يعني أنّ ذكر(عامة) في ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي: الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنّ أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ لأنّ من أجلِهم سيبويه-رحمه الله- لم يغفلهُ. قلتُ: خالفه المبرّد في (عامَّة)، وقال: إنّما هي بمعنى أكثرهم)(1). فقد دلّ بقوله هذا على خلاف بين مذهب سيبويه والمبرّد، وبيانه على النحو الآتي: المذهب الأول: ذكر من قال بهذا المذهب أنّ (عامَّة) هي في دلالتها في التوكيد كـ(كلّ) دالة على الشمول، مضافة إلى ضمير المؤكَّد، كقولهم: (جاء النّاسُ عامَّتهم)(2). أصحابه: هو مذهب سيبويه، وغالب النّحويين(3). التأصيل: ذكر سيبويه في توكيد (عامَّة) ومنزلتها قائلًا: أمّا (جميعهم)، تكون على قسمين: يوصف بها المضمر، ويوصف بها المظهر، كما وُصِف بـ(كلّهم)، وتجري مجراه في الوصف، فتكون على عموم هذا بمرتبة (عامَّتهم، وجماعتهم)(4)، فقد جعل (عامَّة) من مرتبة (جميع) في التوكيد، وعزى ابن مالك أنّ كثيرًا من النّحويين قد أغفل ذكر (عامَّة) مع أخواتها في باب التوكيد، إذ يقول: ذكرت مع (كلّ)، (جميعًا، وعامَّة)، مثلما فعل سيبويه، إلا أنّ كثيرًا من المصنفين قد أغفل ذلك، إمّا سهوًا، وإمّا جهلًا، فتقول: حضرَ القومُ جميعهم، أو عامَّتهم، كقولهم: حضرُوا كلّهم، إذ معناه واحد(5)، وتابع ابن الناظم أباه في أنّ (جميع، وعامَّة) بمنزلة(كلّ)، قائلًا: أمّا (جميع، وعامَّة)، فهما بمنزلة(كلّ)، في المعنى والاستعمال، نحو: حضرَ الجيشُ جميعُه، أو عامَّتُه، والنّساء جميعُهُنَ، أو عامَّتُهُنَ، إلا أنّ أكثر النّحويين قد أغفل التنبيه على التأكيد بالاسمين هذين، وسيبويه نبّه عليهما(6)، ومما ورد التوكيد بـ(جميع)، ما أنشدته امرأة عربية تداعب ابنها(7):

فَـدَاكَ حَـيُّ خَـوْلَانْ جَمِيـعُـهم وَهَـمْـدَانْ

الشاهد مجيء كلمة (جميعهم) إذ هي توكيد في مكانة (كلّ) في الدلالة، كذلك الاستعمال، مثل قولهم: حضرَ الجيشُ كلُّه، فتقول: حضرَ الجيشُ جميعُه(8).

---

[1] - توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 972.

[2] - ينظر: شرح التسهيل: 3/ 291، وشرح ابن عقيل: 3/ 208

[3] - الكتاب: 2/ 116، وشرح التصريح:2/ 136، وشرح الأشموني(حسن حمد): 2/ 338.

[4] - الكتاب: 2/ 116.

[5] - ينظر: شرح التسهيل: 3/ 291.

[6] - ينظر: شرح ابن الناظم: 359.

[7] - من بحر الرجز، بلا نسبة، شرح ابن الناظم:359، وأوضح المسالك:3/ 330، والدرر اللوامع:2/ 382.

[8] - ينظر: شرح التصريح: 136/2، والمقاصد النحوية: 4/ 1581.

وما ورد عن الرضا أنّه ليس هناك فرق في الألفاظ هذه في أنّها توكيد، أو صفات، وذلك بالنظر إلى شمول النسبة، قائلًا: (فعلمنا أنْ لا وجود لفرق بين تلك الألفاظ: تأكيدًا، وصفاتٍ، إلا بالرجوع إلى شمول النسبة، فلا تبتعد هذه الألفاظ الصفات عن حدِّ التأكيد، إلا عند قوله: أو الشمول، وإلا فمعناه التأكيد، والصفة سواء)(9).

المذهب الثاني: يرى من قال بهذا الرأي أنّ (عامَّة) تكون بدلًا، لا توكيدًا، وهي بمعنى (أكثر)، في نحو: جاءَ النّاسُ عامَّتهم، التقدير: جاءَ النّاسُ أكثرهم؛ لأنَّ (عامَّتهم) أقل من النّاس، فلا يؤكد الشيء ببعض منه، فتكون حينها بدلًا(10).

أصحابه: نَسبَ النّحاة هذا الرأي إلى المبرد(11).

التأصيل: ذكر المبرّد في إشارة إلى مجيء (أكثر) بمعنى (عامَّة) في إبدال بعض الشيء منه، قوله: (الضرب الآخر أنْ تبدل ببعض الشيء منه؛ لِتُعلِم الذي عنيتَ له، وتوضحه للسامع، وذلك نحو: ضربتُ خالدًا رأسَه، فأردت أنْ تُعين موضع الضرب منه، فإنّه صار كقول: ضربتُ رأسَ خالدٍ، ومن ذلك: جاءني قومكَ أكثرهم، فبينت الذي جاءكَ منهم، قال تعالى:{ولله على الناسِ حِجُّ البيتِ مَنْ استطاعَ إليهِ سبيلًا}؛ لأنّ (مَنْ استطاع) في موضع خفض، وهو بعض الناس)(12)، ونقل أبو حيان، وابن عقيل، والأزهري، والسيوطي عن صاحب كتاب (الإفصاح) قول المبرّد في زعمه أنّ (عامَّتهم)، هي بدلالة (أكثرهم)، فجاء قوله: والمبرّد قد خالف سيبويه، إذ زعم أنّ (عامَّتهم)، تكون بدلالة (أكثرهم)، وعلى هذا، فهي عنده بدل بعض من كل، على عكس معنى التوكيد، فقد جعلها تخصيصًا، والتوكيد هو للتعميم(13).

وعلى ما ذكره المبرد فإنّه مردود بقول سيبويه الذي يقول: (أمّا "كلُّهم، وجميعُهم، وأجمعون، وعامَّتُهم، وأنفسُهم"، فلا يكنَّ أبدًا إلا صفةً)(14)، وقد أوضح ابن خروف المراد بالصفة في كلام سيبويه، وتبعه الشاطبي قائلًا: يعنى بالصفة التوكيد، فقد تكون (كلّ)، كـ(عامَّة)، أمّا جميع غير توكيد(15)، كما نقل الشاطبي ردّ ابن خروف في أصل(عامَّة)، قائلًا: وردَّ عليه ابن خروف، على أنّ الأصل في (عامّة) هو العموم، مشتقة من(عَمَمْتُه)، كـ(كلٍّ) أصلها العموم، والإحاطة، ثمّ تصير للبعض إنْ كَثُرَت، كذلك (عامَّة) فأصلها

وبابها العموم، وقد استعملها ناس في الكثير، إلا أنَّ الصواب إثباتها، كإثبات الناظم لها(16).

---

[9] - شرح الرضي على الكافية: 2/ 362.

[10] - ينظر: المقتضب: 4/ 296، والمساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 387، والمقاصد الشافية: 5/ 14.

[11] - ينظر: التذييل والتكميل:12/ 187، وأوضح المسالك(الحاشية):3/ 331، وشرح التصريح: 2/136.

[12] - المقتضب: 4/ 296، وينظر: معاني النحو: 3/181.

[13] - ينظر: ارتشاف الضرب:4/1951، والمساعد على تسهيل الفوائد:2/ 387، وشرح التصريح:2/ 136، وجمع الجوامع:257.

[14] - الكتاب: 1/ 377.

[15] - ينظر: تنقيح الألباب: 294، والمقاصد الشافية: 5/ 13- 14.

[16] - ينظر: المقاصد الشافية:14/5، لم أجد رد ابن خروف في كتابيه(تنقيح الألباب، وشرح جمل الزجاجي).

ولم يظهر للمرادي ترجيح صريح في كتابيه (توضيح المقاصد والمسالك، وشرح التسهيل)، إذ لم أجد سوى عبارة: (خالف المبرّد في معنى (عامّة)، وقال: إنّما تكون هي بمعنى (أكثرهم))(17).

والظاهر من عبارة المرادي (المبرد خالفهم في "عامَّة")، أنّه ليس موافقًا لمذهب المبرّد.

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الجمهور في (عامَّة) هو الراجح، ويظهر ذلك من كلام الأزهري الذي قال: (فعنده "أي المبرّد" يكون ذلك من بدل البعض على عكس دلالة التوكيد، إذ إنّه تخصيص، والتوكيد معناه التعميم)(18)، فقد أخرج المبرّد بجعله (عامَّة) بمعنى (أكثر) من دائرة التعميم إلى دائرة التخصيص، وهذا يُنافي معناها في التوكيد الذي يراد بها معنى الشمول والعموم والإحاطة.

المطلب الثاني: جواز توكيد النّكرة.

بيَّنَ المرادي من خلال إحدى حواراته المفترضة إلى مسألة جواز توكيد النكرة، فقد قال: (فإنْ قلت: على أيِّ مذهب من المذهبين يُحمل قوله؟

قلتُ: ظاهر النظم موافقته للثاني، فلم يشترط في الجواز إلا الإفادة)(19)، وهذه المسألة مختلف فيها على ثلاثة مذاهب، وتفصيلها على النحو الآتي:

المذهب الأول: ذكر نحاة هذا المذهب أنّه يُمنع توكيد النّكرة مطلقًا، سواء أكانت محددة الفائدة دالة على زمن محدد في ابتداء ومعيّن الانتهاء، أو شيء معلوم مقداره، نحو:(شهر، وحول، و اسبوع، ويوم، و درهم ، و دينار)، أم كانت غير محددة الفائدة، نحو: (وقت، وزمن، وحين)(20).

أصحابه: قال بهذا الرأي أهل البصرة إلا الأخفش(21).

التأصيل: ذكر ابن السرّاج في منع توكيد النّكرات قائلًا: أمّا النّكرة فمن غير الجائز أنْ تؤكدها بالنفس، ولا أجمعين، ولا كلّهم؛ لكونها معارفَ، ولو أكدت بتكريرك اللفظ بعينه، فذلك لم يُمنع، نحو: شاهدتُ رجلًا رجلًا(22)، وقال الصيمري و وافقه ابن يعيش، لا يؤكد سوى المعرفة لأمرين:

الأول: إنّ الأسماء التي يؤكد بها معارف، وتجري مجرى الصفات؛ فغير جائز أنْ يتبعها إلا معارف مشابهة لها، كذلك فإنّ المعرفة لا يتبعها إلا معرفة.

ثانيًا: ليس هناك فائدة من توكيد مالا يُعْرف؛ لأنّ غرض التوكيد إثبات الخبر عن المخبر عنه(23).

وأضاف أبو البركات الأنباري، وابن العلج أمرًا آخر في حجج المنع عن البصريين قولهم:

---

[17] - توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 972، شرح التسهيل للمرادي: 778.

[18] - شرح التصريح: 2/ 136.

[19] - توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 976.

[20] - ينظر: الأصول: 2/ 21، والتبصرة والتذكرة: 165، وأسرار العربية: 289، و المقرب ومعه مثل المقرب: 318، وشرح عمدة الحافظ :1/ 563.

[21] - الجمل للزجاجي:33، أسرار العربية:289، شرح التسهيل:296/3، شرح الآجرومية للسنهوري:2/ 492، همع الهوامع:3/ 142.

[22] - ينظر: الأصول: 2/ 23.

[23] - التبصرة والتذكرة: 165، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 227.

إنّ النّكرة شائعة، ولم تُرسخ لها حقيقة معينة، ليصح لك أنْ ترفع مجازها كالمعرفة؛ لأنّه ممتنع رفع مجاز ما
لا يُعلم(24).

المذهب الثاني: أجاز من قال بهذا المذهب توكيد النّكرة إنْ حصلت بها الفائدة، وتحصل الفائدة إنْ كانت النّكرة محدودة، كما في ألفاظ (حول، وشهر، و اسبوع، ودينار، و درهم)، على أنْ يُؤتى بألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول، نحو: كلّ، وأجمع(25).

أصحابه: قال بهذا الرأي الأخفش، وبعض الكوفيين، وتبعهم ابن مالك، وابن هشام(26).

التأصيل: استدلّ الكوفيون ومَنْ وافقهم على وقوع ذلك في السّماع والقياس(27)، أمّا السّماع فقد استدلوا بما قاله الشاعر(28):

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حولٍ كُلِّهِ رَجَبُ.

الشاهد قوله (حولٍ كُلِّهِ) فقد أكد النّكرة (حول) بالمعرفة (كلّ)، وهو مذهب الكوفيين(29)، وقول الآخر(30):

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِي فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِي ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ.

الشاهد قوله (فرعٌ أجمع) توكيد النّكرة (فرعٌ) بالمعرفة (أجمع)(31)، وقال الشاعر(32):

إِنَّا إِذَا خِطَافُنَا تَقَعْقَعَا قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا.

الشاهد (يومًا أجمعًا) فقد أكد بالمعرفة (أجمعًا) النكرة المحدودة (يومًا)(33)، وقال الشاعر(34):

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا.

الشاهد قوله (حولًا أكتعا) فإنّه أكد النكرة (حولًا) بالمعرفة (أكتعَا) في جوازه عند الكوفيين(35).

وقال آخر(36):

إِذَا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَهُ مُطَرَّدَا.

---

[24] - ينظر: الإنصاف، مسألة(66): 363، وشرح ألفية ابن معطي: 2/764.

[25] - ينظر: أسرار العربية:290، شرح عمدة الحافظ:1/ 563، وحاشية ابن الحاج على المكودي:2/ 26، والبسيط لابن العلج: 639.

[26] - ينظر: شرح الكافية الشافية:3/1177، والبسيط لابن أبي الربيع: 377، وشرح التصريح: 2/ 138.

[27] - ينظر: أسرار العربية: 290، والإنصاف، مسألة(66): 263، وشرح المفصل لابن يعيش:2/ 227.

[28] - من بحر البسيط، لعبدالله بن مسلم الهذلي، أوضح المسالك:3/ 332، شرح الآجرومية للسنهوري:2/ 493.

[29] - ينظر: المقاصد النحوية: 4/ 1585.

[30] - من بحر الرجز، لحميد الأرقط، الكتاب: 4/ 226، الخصائص:2/ 307.

[31] - ينظر: البسيط لابن العلج: 2/ 641.

[32] - من بحر الرجز، لم يعرف قائله، المفصل: 147، شرح الرضي على الكافية:2/ 373، اللمحة في شرح الملحة:2/ 711.

[33] - ينظر: المقاصد النحوية: 4/ 1584.

[34] - من بحر الرجز، بلا نسبة، شرح الكافية الشافية: 3/ 1178، التذييل والتكميل: 12/ 198.

[35] - ينظر: شرح ابن عقيل (الحاشية): 3/ 211.

[36] - من بحر الرجز، بلا نسبة ، أسرار العربية: 290، اللباب في علل البناء والإعراب:1/ 396.

الشاهد قوله(يومًا جديدًا كُـلَّهُ) فقد أكد النّكرة (يومًا) بالمعرفة (كلَّهُ) التي هي من ألفاظ التوكيد(37).
أمّا عن القياس فقد ذكر ابن معطٍ حجة الكوفيين قائلًا: إنّ النّكرة المحددة تقترب من المعرفة من حيث كونها معلومة القدر، فتكون متميزة عن غيرها(38).
وما قاله الكوفيون ردَّ عليه البصريون، فقد ذكر أبو البركات الأنباري أنّ ما استدلوا به من أبيات الشعر لا حجّة لهم فيها، فأمّا قول الشاعر: (حولٍ كُلِّه رَجَب)، فإنّ (حول) مضافة إلى(عدّة)، فتكون معرفة لا نكرة، وأمّا قول الشاعر(يَوْمًا أَجْمَعًا)، فإنّ هذا البيت لا يُعرَف قائله، فليس فيه حجة(39)، وقال ابن معطٍ عن البيت الأول: إنّ الرواية الصحيحة (حولي) فهي معرفة، وإنْ سَلِمَتِ الرواية فلا يمكن القياس عليه لأنّه شاذ(40)، أمّا قول الشاعر (فرعٌ أجمعُ)، فقد قيل في (فرع) مضمر، و(أجمع) توكيد له، وهو بعيد، أو أنَّ البيت شاذ فيه اضطرار(41)، أمّا عن قول الشاعر (حَوْلًا أَكْتَعَا)، فقد ذكر ابن الحاج في حاشيته على المكودي أنّ التوكيد بـ(أكتعا) لـ(حول) هو شاذ؛ لأنّ (أكتع) لا يؤتى بها توكيدًا من دون (أجمع)(42)، أمّا قول: (يَوْمًا جَدِيدًا كُلَهُ مُطَرَّدَا) قال ابن يعيش: تكون (كلُّ) بالرفع تأكيدًا للمضمر في (جديد)، ومعلوم أنّ الضمائر جميعها معارف، فلا شاهد فيه(43).
أمّا ما استدلوا به من القياس، فقد نقل الشاطبي ردَّ البصريين عليه قائلًا: النّكرة غير صحيح توكيدها قياسًا، فليس للنّكرة عين ثابتة مثل المعرفة، فالواجب ألَّا تؤكد، إذ إنّ التوكيد الذي لا يُعرف فليس مفيدًا، كما أنّ النّكرة شائعة في جنسها، والتوكيد مقتضاه التخصيص، فالنّكرة والمعرفة فلا يجتمعان؛ لأنّهما كالمتنافيين، لذلك امتنع وصف النّكرة بالمعرفة(44).
المذهب الثالث: زعم من قال بهذا الرأي بتوكيد النّكرة على الإطلاق، محدودة كانت، أم غير محدودة(45).
أصحابه: قال به بعض الكوفيين(46).
التأصيل: نقل هذا الرأي ابن مالك في شرح التسهيل من أنّ بعض أهل الكوفة يجوّز توكيد النّكرة على الاطلاق بفائدة، أو بغير فائدة(47).

37- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2: 228.
38- ينظر: شرح ألفية ابن معطي:2/ 764.
39- ينظر: أسرار العربية: 291- 292.
40- ينظر: شرح ألفية ابن معطي: 2/ 765.
41- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 397.
42- ينظر: حاشية ابن الحاج على المكودي: 2/ 26.
43- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/229.
44- ينظر: المقاصد الشافية:5/ 19- 20.
45- ينظر: شرح التسهيل: 3/ 296، والمقاصد الشافية:5/ 18، وشرح التصريح: 2/ 138.
46- المصادر السابقة والصفحات ذاتها.
47- ينظر: شرح التسهيل: 3/ 296.

وقولهم هذا مردود؛ لأنّ البصريين جميعهم، ومَنْ أجاز من نحاة الكوفة توكيد النّكرة المحدودة، قد اتفقوا على بطلان توكيد النّكرة غير المحدودة، إذ هو قدح دعوى الاتفاق(48).

ولم يظهر للمرادي ترجيح واضح في هذه المسألة، إلا أنّه قدّم رأي الأخفش والكوفيين، الذي يقتضي جواز توكيد النكرة المؤقتة، فهذا يُشعر بموافقته لهم، ثمّ بعدها يذكر أنّ فيه فائدة، كذلك مجيؤه في السماع، فقد قال: إلى الجواز ذهب ابن مالك، للإفادة و مجيئه في السماع به(49).

والذي أميل إليه ما ذهب إليه الأخفش، وبعض الكوفيين، وابن مالك، لوروده في الشواهد المذكورة، كما جاء ذكره من لسان العرب ومنه قول أُمّنا عائشة –رضي الله عنها-:{ما رَأيْتُ رَسُولَ اللهِ –صلى الله عليه وسلم- صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إلا رَمَضَانُ}(50).

د. الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1- إنّ منهج الحوار الافتراضي لم يكن جديدًا لدى المرادي، إنّما اقتفى مَنْ سبقه من علماء النحو والصرف، فالغرض إثارة مسألة في موطن معين؛ لتعزيز الفهم والإدراك، وتوصيل المادة العلمية بأسلوب يثير الانتباه، يطلق عليه حديثًا بـ(العصف الذهني)، وهي نافعة بالفعل.

2- استعمال الشواهد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وشعر العرب، وأمثالهم التأثير العظيم في استدلال المرادي في ترجيحه للمسائل النحوية.

3- أكثر المرادي النقل عمّن سبقه في شرح ألفية ابن مالك، فأورد مسائل في الخلافات النحوية والصرفية، وأقوالًا تكلموا فيها، يطمح في التوصل إلى الحقيقة المرجوة؛ لذلك حفظ نصوصًا، وعنوانات لمؤلفات كتب لم يُتوصل إليها إلى الآن.

4- مذهبه كان يتوافق مع مدرسة البصريين، ويظهر ذلك من استعماله مصطلحاتهم، التي منها (الإضمار، والظرف، والشرط، والتأكيد، والنفي، كذلك الصلّة...).

5- ذِكرهُ لمواطن التنبيه حيث بلغت 448 موضعًا ، وبألفاظ متنوعة.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ- 1999م .

[48] - ينظر: شرح التسهيل:296/3، وأوضح المسالك:332/3، وشرح التصريح:138/2.

[49] - توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 976.

[50] - صحيح مسلم، باب صيام النّبي، بالرقم (1156) :810/2، مسند الإمام أحمد، (الرسالة)، بالرقم (25385) :237/42، السنن الكبرى للنسائي، دار الكتب العلمية، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه، بالرقم (2494):2/ 84.

أصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط 3، 1417هـ-1996م.
ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، راجعه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1418هـ -1998م .
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط5، 1399هـ - 1979م .

البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (ت688هـ)، تح: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1407هـ – 1986م.

البسيط في النحو لابن العلج، ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي (ت663-669هـ)، تح: د. صالح بن حسين العايد، دار إشبيليا، الرياض – السعودية، ط1، 1418هـ – 1998م.

التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيمري(ت أواخر القرن الرابع هـ)، تح: د. فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، دار الفكر للنشر، دمشق، ط1، 1402هـ – 1982م .

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي(ت745هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ -2002م .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م .
جمع الجوامع في النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: د. نصر أحمد ابراهيم عبد العال، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1432هـ – 2011م.

جمل الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، تح: د. محمد ابن أبي شنب، خزانة الكتب العربية، مطبعة جول كربونيل، الجزائر، ط1، 1926م.

حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي(ت647-651هـ)، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تح: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، ط4، 1443هـ – 2010م .

الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1419هـ- 1999م.

شرح ألفية ابن معطي، يحيى بن عبدالمعطي بن عبد النور الزواوي المغربي (ت 628هـ)، تح: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض- السعودية، ط1، 1405- 1985م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400 هـ - 1980 م .

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمّد ابن الإمام جمال الدين محمّد بن مالك(ت686هـ)، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1420هـ – 2000م.

شرح الآجرومية في علم العربية، لعلي بن عبدالله بن علي نور الدين السنهوري (ت889هـ)، تح: د. محمد خليل عبد العزيز شرف القاهرة، جمهورية مصر العربية، دار السلام، ط1، 1427هـ- 2006م.

شرح التسهيل للمرادي، الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي(ت749هـ)، تح: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة – مصر، ط1، 1427هـ – 2006م.

شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين(ت672هـ) تح : د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ – 1990م.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بال وقاد (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م .

شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الأستراباذي(ت684-686هـ)، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس- بنغازي، ط2، 1398هـ - 1978 م .

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(ت672هـ)، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط1، 1398هـ – 1978م .

شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1402هـ-1982م.

شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف(ت609هـ)، تح: د. خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس،ط1، 1425هـ- 1995م.

شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ) ، تح : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م .

صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1412هـ – 1991م .

الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ- 198م .

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي(ت616هـ)، ج1، تح: د. غازي مختار طليمات، ج2، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سورية، ط1، 1416هـ- 1995م .

اللّمحة في شرح الملحة، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ-2004م .

المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت 769 هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1402 هـ - 1982م .

معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مكتبة أنوار دجلة، شارع المتنبي، بغداد ، ط2، 1423هـ-2003م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ)، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد – مكة المكرَّمة، ط1، 1428هـ – 2007م .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)،بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت855هـ)، تح: د.علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، الاسكندرية، القاهرة ، مصر، ط1، 1431 هـ – 2010م .

المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1415هـ – 1994م.

المقرِّب ومعه مُثُل المُقرِّب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي(ت669هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمَّد مَعوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1 ، 1418هـ – 1998م .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 .